هل يحتكرون النزوع إلى الإجرام

بقلم أ. رشيد أبو أسامة

مدخل

غالبا ما يتم عن قصد التعتيم على الأسباب والملابسات المحيطة بالظواهر العنفية أو الإجراميـــة، للتغطيـــة علـــى المسؤول الحقيقي عن هذه الظواهر؛ مما لا يستبعد أن تكون لجهة ما مصلحة في استمرار الممارسات العنفيـــة، حـــتى تستثمر في تأجيجا.

ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال، ظاهرة ما يسمى بالإرهاب. فغالبا ما يحرص المستفيدون المستثمرون في هذه الظاهرة على عدم الكشف عن أسبابها ودوافعها؛ بل هناك رفض حتى لتعريف الإرهاب حتى يظل وعـــاء يمكـــن أن توضع فيها أية ممارسة يرى المستثمرون فيها خدمة لمآربهم. فلقد دأب المحتلون منذ ظهور احتلال بلاد الغير على وجه الأرض، يصمون من يسعى إلى تحرير بلده بـــ "المتوحشين" أو "الإرهابيين"، في حين أن مقاومة المحتل حق قررتـــه وأقرته قوانين الأرض والسماء، على حد سواء .

فعند الحديث عن حركات المقاومة في فلسطين ووصمها بالإرهاب، لا يذكر إطلاقا أنها تقاوم محتلا، استولى على أرض ليست له، وقتل وهجر سكانها بقوة الحديد والنار، ولا زال يهلك الحرث والنسل .

إن وصم حركات المقاومة بالإرهاب يهدف إلى تشويه صورة المقاوم، حتى يتحول الجلاد إلى بطل، والضحية إلى مجرم، يستباح قتله وقتل الشعب الذي يلتف حوله. والغريب أن زعيم الإرهاب بالأمس يمكن أن يتحـــول إلى حمـــام السلام ويتقاسم جائزة نوبل مع زعيم الاحتلال، لكن شريطة أن يقبل بالاحتلال، وبدون تحفـــظ، لأنـــه إذا رفـــض التفريط في بعض الثوابت، سيتجرع سما بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وفي الوقت الذي يتم فيه الحديث عن "الإرهاب الإسلامي"، وكأن المسلمين هم من أوقد فتيل الحربيين العالميتين التي أدت شراستهما إلى مقتل مئات الملايين من البشر، أو أن هم من قصف هيروشما وناكازاي بالقنبلة الذرية، نجد أن بلاد المسلمين، من الصومال إلى العراق، مرورا بأفغانستان وباكستان وفلسطين، هي التي يسقط فيها القتلى بالآلاف؛ وما كان لهذه الدماء أن تسيل بهذه الغزارة لولا التدخل الخارجي مدججا بأفتك أدوات القتل والتدمير؛ وما من ذنب لهذه المواقع إلا أنها تختزن في باطنها النفط، أو أنها تقع على خطوط نقله.

غير أن هناك إصرار على نعت أبناء هذه البلاد بالإرهابيين، مع تحاشي ذكر الأسباب الموضوعية النتجة لما يصدر عنهم من عنف، لتبقى الصورة ملتبسة ومغرضة ومستعصية عن الحل العادل والمنصف والنهائي الذي يعطي لكل ذي حق حقه .

النـــزوع الإجرامي

هناك ظاهرة أخرى، أقل إثارة من ظاهرة الإرهاب، لكن الحديث عنها غالبا ما لا يقترن كذلك بذكر أســبابها وملبساتها، ألا وهي ظاهرة الإجرام في ديار الغرب والتي غالبا ما تقدم وكأن أبطالها بالأساس هم من أبناء المهاجرين، أو من المواطنين من أصول غير غربية. ويتم ذلك من خلال تقديم إحصاءات تشير إلى أن نسبة المعتقلين من هذه الفئة في السجون الغربية أعلى بكثير من نسبة عددهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.

فحسب (13-03-2008) CrimprevInfo [١] مثلا، " كانت في سنة ٢٠٠٦، نسبة الأجانب إلى مجمـــوع نـــزلاء السجون في أوروبا تقدر بـــ ٢٠ %، مع اختلاف، بين دول أوروبا الشرقية و أوروبا الغربية . ففي أوروبا الـــشرقية لا يتجاوز معدل الأجانب المعتقلين الـــ ٥ % ، في حين يصل في أوروبا الغربية إلى ٣٧ %، مع اختلاف مـــن بـــين هذه الدول نفسها".

وعندما تقدم هذه الإحصاءات مجردة عن أي تحليل، توحي بأن الأجانب ينـــزعون بالفطرة إلى الإجرام أكثر من أبناء الغرب الأصليين، في حين يشهد التاريخ من أجرم في حق البشرية جمعاء، استعمارا واسترقاقا وتقتيلا وتلويثـــا و تدميرا وسلبا ونهبا، باسم الحضارة وتحضير من وصفوا بـــ "المتوحشين"... لكن هذه مسألة أخرى.

إن ارتفاع نسبة السجناء من أصول أجنبية ، في بلاد الغرب ، مقارنة مع نسبة السجناء من أصول غربية ، يعود إلى أسباب لا علاقة لها بالنزوع الإجرامي للأجانب. ولقد نشر الكاتب والمفكر الأمريكي هوارد زين Howard Zinn مقالاً [٢] هاما يشرح فيه أسباب ارتفاع نسبة السجناء الأجانب مقارنة مع نسبة السجناء من أصـــل أمريكـــي، في الولايات المتحدة التي تسجل أكبر نسبة بهذا الخصوص حيث يسجن من السود ٧ مرات، ومن اللاتينـــيين ٣ مـــرات أكثر مما يسجن من البيض. وما يقدمه الكاتب من معلومات تبين أن ارتفاع عدد السجناء في صفوف المهـــاجرين لا يعود بالأساس لنزوع إجرامي لديهم، بقدر ما يعود إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وعنصرية حاسمة. يبدأ الكاتـــب كلامه بطرح السؤال التالي:" إذا كان توزيع الثروة والسلطة غير متكافئ، فهل يمكن للعدالة أن تتوخى ضمان المساواة بينما لا تضمنها المكونات الاجتماعية الأخرى؟ ويواصل قائلا: " تخضع القوانين لتفسيرات المحاكم. و لم تبقي هـــذه المحاكم للقوانين، قوتها التي حددها الدستور، بل تساهم على العكس في إدامة الفوارق الاجتماعية الجلية بعكسها على النظام القضائي. والأحكام الصادرة نفسها ليست إلا انعكاسا للفوارق على مستوى الثروة والسلطة السياسية. فبعـــد دراسته لحالة ٩٢ قاضي في المحكمة العليا، لاحظ جون شميدهاوزير John Schmidhauser ، في "كتابه المحكمة العليا"،

أن كل هؤلاء القضاة قادمون من "أوساط اجتماعية محظوظة"، ولا " يوجد من بينهم إلا القليل من أبناء عـــائلات لا تنتمي للبرجوازية العليا أو البرجوازية العليا جدا". وفي سنة ١٩٧٦ كان الأمر لا زال على ما هو عليه".

وتحت عنوان "من يمارس القضاء ؟ "، يقول هوارد زين " : Howard Zinn من الأساطير العنيدة التي يعتقد فيهـــا الكثير من الناس أن لكل المواطنين دون استثناء الحق في محاكمة عادلة. ففي الواقع، كل الضمانات المتعلقة بمحاكمـــة عادلة (قاضي محايد، هيئة محلفين مكونة من نظراء المتهم، محامي كفء) تفسدها الفوارق الاجتماعية ونظام اختيـــار القضاة والمحامين والمحلفين.فمعظم القضاة بيض وأنكلوساكسونيون وأغنياء ومحافظون. ولا يحتمل إلا قليلا أن يمنحـــوا للسود ولمتهمين لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وللفقراء وللثوريين، نفس الاهتمام الذي يقدمونه لشخص ينتمي لأوساط 'محترمة .'

وغالبا ما لا ينتبه عموم الناس لهذا الأمر، لأنه يحدث خلال مئات الآلاف من المحاكمات التي لا تتحـــدث عنـــها وسائل الإعلام، والتي لا يُوجد لها أثر في المحفوظات. ولقد تابعت مراقبة محكمة من هذا النوع لعدة أشهر، فكتبت : "أين وكيف يمكنني أن أنقل كل ما عشته في المحكمة البلدية بمدينة بوسطون ؟ هل يجب أن أتحدث عن هذا الشخص الأسود الذي تمت إدانته بحيازة الكوكايين، في حين تمت تبرئة رفيقيه البيض ؟ هل يجب أن أبكي من الأسى على ذاك الأسود المتهم بحيازة سيارة مسروقة، والذي يدافع عن نفسه أمام قاضي أبيض ؟ فلعلنا نسأم من تسجيل عدد الحالات التي لم يتم فيها إعلام المتهم بحقه في اللجوء إلى محامي، أو طلب منه أداء ضمانة مرتفعة بشكل ظالم، أو لم يخبر بحقـــه في استئناف الحكم. وقد نتساءل هل يفهم شخص يحمل إسما إسبانيا، ما يقوله القاضي. فلا يستغرب إذن أن يكشف إحصاء نزلاء السجن المحلي لأية مدينة أمريكية كبرى، عددا كبيرا جدا للسود والفقراء. وحتى عندما يتم إلقاء القبض أعضاء من البورجوازية أو البورجوازية الكبرى لأسباب جنائية، فإنهم يتوفرون على ما يكفي المال للحـــصول علـــى سراح بكفالة (٥٠٠٠، ١٠ ٠٠٠، ٥٠ ٠٠٠ دولار)، والتي تحتفظ بها المحكمة ضمانا لحضورهم المحاكمة. أما المتهم المعوز فلا يملك مبالغ مماثلة، وبالتالي يقضي عدة أسابيع أو أشهر، بل وحتى سنوات في زنزانته ينتظر محاكمته .

لم تطبق محاكم الولايات (التي تتم فيها أغلب المحاكمات الجنائية)، الحق في مساعدة المحـــامي، إلا ابتـــداء مـــن الثلاثينات، و لم يعمم هذا الحق على الجرائم الخطيرة إلا ابتداء من الستينات. واليوم، وبينما يتمتع جميع المتهمين بـــالحق في مساعدة محامي، يتمثل عدم المساواة في كون نوعية المحامي مرتبطة بتكاليف الأتعاب التي يمكن أن يسددها الزبون. فالمتهم المعوز يحصل على محامي معين من طرف المحكمة، والذي غالبا ما لا يتوفر إلا على وقـــت قليـــل ليخصـــصه لدراسة ملف المتهم، ولا يتوفر على الوسائل التي تمكنه من البحث عن شهود أو عن حجج مضادة. ولقد كـــشفت دراسة حديثة أن المحامين الذين تعينهم المحاكم لا يخصصون أكثر من ٧ دقائق لكل زبون. ويتم اختيار المحلفين من بين المواطنين المتوسطي الدخل، القاطنين في نفس البلدية، ويكونون في سن متوسطة أو متقدمة، وبالتـــالي يقـــل لـــديهم النزوع إلى التعاطف مع متهم فقير، وغير مستقر اقتصاديا، ومهمش سياسيا أو جنسيا. إضافة إلى ذلك، يعامل القضاة

المحلفين بعجرفة، مما يجعلهم يخضعون لإرادة القاضي، بحيث يصعب عليهم تجاهل توجيهاته والتصويت حسب ما يمليه عليهم ضميرهم .

يثير بشكل متزايد تباين العقوبات الجنائية، خلال السنوات الأخيرة، انتباه جزء من الرأي العام، غير أنه لم يحدث أي تغيير في الموضوع. ونتذكر أن جورج جاكسون، الثوري الأسود الذي أغتاله حراسه في سجن ســـان كانتـــان Saint-Quentin، كان قد حكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات لأنه سرق ٧٠ دولار .

ولقد لاحظ الطبيب النفساني مويلارد غايلين M. Willard Gaylin ، الذي كان يحلـــل العقوبـــة الـــتي أنزلـــت بالأمريكيين المسجونين بسبب معارضتهم للتجنيد خلال حرب فيتنام، أن كل هؤلاء قد حكم عليهم مختلف القـــضاة بسنتين سجنا، و لم يحكم إلا على واحد منهم بـــ ٥ سنوات ؛ وكان هذا الشخص أسودا .

وأثبتت دراسة (نقلتها صحيفة New York Times) حول تفاوت العقوبات التي تصدرها المحـــاكم، أن معـــدل الأحكام التي تصدر في حق سارقي السيارات، هو ٣ سنوات ؛ أما السرقات المُعَدة بشكل دقيق (مـــن قبيـــل ســـوء الائتمان)، والتي ينفذها أشخاص من الطبقات الاجتماعية الميسورة، فلا تتعدى عقوبتها سنة واحدة .

وقد تم الحكم على ٧١ % من المتابعين في سرقة السيارات بالسجن، في حين لم يحكم بالسجن إلا على ١٦،٣% من المتابعين المنتمين لأوساط "محترمة"، بجريمة سوء الائتمان.

وأفظع مظاهر اللامساواة في هذا المجال لا تتجلى في قاعات المحاكم، بقدر ما تتجلى في قرار الـــسلطات بمتـــابع شخص أم عدم متابعته. فغالبا ما يتم تفادي متابعة الجناة من أبناء الطبقة الميسورة، بتوصية إخضاع الجـــاني بمعالجـــة نفسانية، مصحوبة بتحذير شديد اللهجة. أما أبناء الأوساط المتواضعة، فيتم مباشرة إرسالهم إلى دور الإصلاح، الـــتي ليست في الغالب إلا سجونا مقنعة .

خاتـــمـــة

إن ما ذكر من أسباب وملابسات ارتفاع نسبة السجناء من أصل أجنبي، في السجون الأمريكية ، قد لا يختلـــف كثيرا أن الأسباب والملابسات التي تنتج نفس الظاهرة في باقي الدول الغربية؛ وبالتالي لا يمثل ارتفاع نسبة الـــسجناء من أصول غير غربية في سجون هذه الدول "المتحضرة"، إدانة لطبيعة أو أصول هؤلاء السجناء، بقدر ما هـــو إدانـــة للنظام الاجتماعي والقضائي لهذه الدول، المتسم بالعنصرية والانحياز.